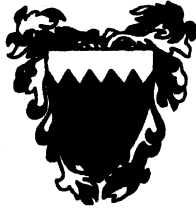


السؤال الموجه إلى صاحب السعادة وزير
الكهرباء والماء ، والمقدم من سعادة
العضو الدكتور عبدالرحمن عبدالله بوعلي
بشأن ما إذا كان لدى الحكومة خطة
استراتيجية بعيدة المدى للمحافظة على
المياه ، ورد سعادة الوزير عليه

جدول بشأن المراسلات الخاصة بالسؤال

السؤال الموجه إلى صاحب السعادة وزير الكهرباء والماء ، والمقدم من سعادة العضو
الدكتور عبدالرحمن عبدالله بو علي بشأن ما إذا كان لدى الحكومة خطة استراتيجية بعيدة
المدى للمحافظة على المياه

التاريخ	الموضوع
٢٠٠٥/١٢/١٢	رسالة العضو السائل الموجهة إلى رئيس المجلس
٢٠٠٥/١٢/١٤	رسالة رئيس المجلس الموجهة إلى وزير شئون مجلسي الشورى والنواب
٢٠٠٦/١/٤	رسالة الوزير المختص الموجهة إلى رئيس المجلس



التاريخ : ١٢ ديسمبر ٢٠٠٥ م

الموقر **صاحب السعادة / الشيخ عبدالله بن سلمان آل خليفة**
وزير الكهرباء والماء

تحية طيبة وبعد ،

يطيب لي بداية أن أتقدم لسعادتكم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان على ما تبذلونه
والعاملين معكم في قطاع الكهرباء والماء من جهد واضح في سبيل تطوير هذا المرفق
الحيوي والهام.

ويهمني أن أستفسر من سعادتكم في خصوص هذا الموضوع عن التالي:

تعتبر مملكة البحرين من الدول ذات الموارد المائية المحدودة وذلك بسبب تناقص
منسوب كمية المياه الجوفية وزيادة ملوحتها مما يجعلها غير صالحة للشرب. ولقد أدى
زيادة الطلب نتيجة لزيادة عدد السكان وزيادة الاستعمال الفردي والزراعي والصناعي
والتجاري إلى نقص كبير يتم تلافيه حالياً بالاعتماد على تحلية مياه البحر كمورد إضافي
وأساسي رغم التكلفة المرتفعة لهذه العملية والتي ربما لا يعرفها المستهلك الذي يدفع
تعرفة مدعومة بشكل كبير من قبل الدولة.

والملاحظ أن الموارد المائية تدار من قبل جهات ومؤسسات عدة ومتداخلة مما يؤدي أحيانا إلى عدم التنسيق فيما بينها والازدواجية في اتخاذ القرارات اللازمة للحفاظ عليها وحسن إدارتها والتخطيط لمستقبلها وحاجة الأجيال القادمة لها.

وهناك بعض الأسئلة التي أرجو الإجابة عليها وهي:

١. هل لدى الحكومة خطة وطنية استراتيجية للمياه على المدى البعيد؟
٢. هل توجد أبحاث علمية عن واقع هذه الثروة ومستقبلها وما تعانيه من مشاكل؟
٣. هل تعتبر هذه الثروة أولوية وطنية يجب أن يعيها الجميع ويحافظ عليها؟
٤. وهل هناك نية لدى الحكومة بتوحيد الجهات المسؤولة عن الماء سواء كانت مياه الآبار الارتوازية أو المحلاة أو المعالجة أو المجاري والتي تتوزع حاليا بين وزارة الكهرباء والماء، ووزارة البلديات والزراعة ووزارة الأشغال والإسكان؟

أمل من سعادتكم التفضل بالإجابة على ما ورد أعلاه مع الشكر والامتنان.
وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير،،،


د. عبدالرحمن مبدالله بوعلي

مضو مجلس الشورى

رئيس لجنة الخدمات



٢٠٣١/٢٠٠٦/ ٧ /٤,٢٧٠/١٠٠٠

٤ يناير ٢٠٠٦م

الموقر
صاحب السعادة الأخ الدكتور فيصل رضي الموسوي
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

عظماً على خطابكم رقم ١١٦ المؤرخ في ١٤/١٢/٢٠٠٥م بخصوص الأسئلة المقدمة من سعادة عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن عبدالله بو علي الموقر بشأن المحافظة على الموارد المائية بمملكة البحرين .
بادي ذي بدء أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى سعادة الدكتور عبدالرحمن عبدالله بو علي على حسن إهتمامه بالمحافظة على الثروة المائية ، كما يسعدني الإجابة عن تساؤلاته حسب تسلسل ورودها في خطابه المؤرخ في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٥م مقتصرأ إياها على الأمور التي تعني بها وزارة الكهرباء والماء.

١ - هل لدى الحكومة خطة وطنية إستراتيجية للمياه على المدى

البعيد؟

أن لدى الجهات الحكومية خطط وطنية إستراتيجية للمياه يتم تنفيذها وفق الإمكانيات المتاحة وحسب سلم الأولويات . وبالنسبة إلى وزارة الكهرباء والماء فإن الخطط الاستراتيجية وضعت لمدة عشر أو خمسة عشر سنة ، يتم مراجعة



وتحديث هذه الخطط على ضوء توقعات الطلب المتنامي على المياه بسبب المستجدات الاقتصادية والاجتماعية والتطور العمراني والسكاني. وإذا كان الهدف الظاهري من تلك الخطط هو تلبية الطلب على المياه المنزلية ، فإن من أهم أهداف تلك الخطط هو المحافظة على المياه الجوفية وذلك بالتقليل من استخدام هذه المياه في عمليات خلطها بالمياه المنتجة من محطات تحلية المياه. كما تعمل الوزارة وبالتنسيق مع وزارات المملكة الأخرى المعنية بالمياه على التقليل من استخدام المياه المنزلية أو الجوفية في أغراض الزراعة والصناعة والاتجاه إلى توسعة استخدام البدائل الأخرى كالمياه المعالجة.

أن للخطة الوطنية الجديدة والتي تبدأ مع هذا العام وتنتهي في عام ٢٠٢٠م تشمل على زيادة رفع إنتاج المياه المحلاة من ٧٤ مليون جالون في اليوم إلى أكثر من ٢٠٠ مليون جالون في اليوم وكذلك رفع سعة المخزون الاستراتيجي من مياه الشرب من ١٤٥ مليون جالون إلى ٥٦٠ مليون جالون أو بعبارة أخرى من حوالي ٣٤ ساعة إلى ٨٢ ساعة ، إضافة إلى ما يواكب تلك الزيادة من تحسن في نوعية المياه الموزعة.

ومن أهم الخطط والبرامج التي يمكن إعتبارها مستديمة هي برامج خفض نسبة الفاقد من المياه والتي من أهمها التسربات . هذه البرامج تتماشى مع الخطة الوطنية التي تعمل بها الوزارة على خفض نسبة اعتمادها على المياه الجوفية وخفض الطلب على المياه الموزعة.



٢- هل توجد أبحاث علمية عن واقع هذه الثروة ومستقبلها وما تعانيه

من مشاكل؟

هناك بعض الأبحاث عن المياه الجوفية وتدهورها كما ونوعاً . كما أن بعض الأبحاث تجري بين الفينة والأخرى عن مصادر ومرافق تلك المياه بين الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة وبين المؤسسات والمعاهد العلمية مثل جامعة البحرين وجامعة الخليج العربي ومركز البحرين للدراسات والبحوث. إن وزارة الكهرباء تشجع للبحوث المائية وخاصة التي يمكن الاستفادة من جدواها في المحافظة على المياه الجوفية أو خفض الطلب على المياه أو رفع كفاءة الأجهزة المائية وخاصة وحدات إنتاج المياه المحلاة والتي تؤدي بدورها خفض الاستثمارات الموجهة إلى إنشاء وحدات جديدة لإنتاج المياه .

وفي إطار الجهود المبذولة للحد من ارتفاع الطلب على المياه انتهت الوزارة من إعداد قانون نظام التمديدات المنزلية والذي أصبح قانوناً نافذاً .

ومن جهة أخرى فإن وزارة الكهرباء والماء تقوم بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة والإختصاص لتحديد المواصفات الفنية للأوتات المستوردة ذات الجودة العالية والتي تعمل على خفض استهلاك المياه أو خفض التسربات منها .



٢- هل تعتبر هذه الثروة أولوية وطنية يجب أن يراعى الجميع

ويحافظ عليها ؟

هذا أمر حتمي ، فالثروة المائية هي ليست ملكاً لجيلنا هذا ، بل أيضاً للأجيال اللاحقة ، مما يتوجب على الجميع أن يعي ويعمل على المحافظة عليها وتنمية مصادرها ومرافقها، خاصة إذا ما عرفنا أن مملكة البحرين تعتبر من الدول التي تقع تحت خط الفقر المائي بالنسبة للمياه الطبيعية ، وذلك بسبب شحة الأمطار والإفتقار إلى المسطحات المائية. أن للتدهور السريع والمنتامي الذي طرأ على نوعية وكمية المياه الجوفية من جهة واعتبار مملكة البحرين من أعلى دول العالم استهلاكاً للمياه المنزلية بالنسبة للفرد من جهة أخرى هما سببان آخران يتوجبان على كل مواطن ومقيم أن يعي بأهمية المحافظة على المياه سواء كانت مصادرها تقليدية أو غير تقليدية ، ولهذا لاسباب تولى الوزارة اهتماماً كبيراً في المحافظة على المياه وحسن استخدامها وذلك عبر برامج للتوعية والترشيد المقدمة لجميع فئات المستخدمين من مواطنين ومقيمين كباراً كانوا أم صغاراً . كما أن برامج الكشف عن التسربات للغير مرئية التي تقوم بها الوزارة تساهم في خفض الطلب على المياه.

٤- هل هناك نية لدى الحكومة بتوحيد الجهات المسنولة عن المياه

سواء كانت مياه الآبار الارتوازية أو للملاة أو المعالجة والتي تتوزع حالياً

بين وزارة الكهرباء والماء ووزارة البلديات والزراعة ووزارة الأشغال ؟

إن حكومة مملكة البحرين تولى إهتماماً خاصاً بالمشاكل المائية وتعمل على إيجاد الحلول اللازمة لها. أن هناك توجهاً بتوحيد الأجهزة المائية بمختلف



مصادرها ومرافقها بحيث تصبح في نهاية المطاف تحت مسئولية جهة واحدة ،
وذلك لضمان تكامل السياسات الحكومية المائية وربطها بمخطط الإقتصاد
الوطني . هذا الأمر يحتاج إلى دراسة وألية متكاملة كما يحتاج إلى بعض
الوقت لإنجازه وذلك وراء تأخير المشاريع القائمة والمستقبلية أو إرباكاً في
الخدمات المقدمة من مختلف المؤسسات والوزارات ذات العلاقة .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فاتق التحية والتقدير ،،،

أخوكم
عبدالله بن سلمان بن خالد آل خليفة
وزير الكهرباء والماء